الصين والنظام الاقتصادي العالمي (الواقع وآفاق المستقبل)

China and the global economic system (reality and future prospects)

إعداد: تالا جمال مناع عبيدو: باحثة دكتوراه في العلوم السياسية، الجامعة الأردنية

Prepared by:

Tala Jamal Manna Abido: PhD researcher in political sciences, University of Jordan

الملخص:

تناولت الدراسة الصين كدولة ومستقبل الاقتصاد العالمي، حيث بينت النهضة التي مرت بها الصين حتى برزت كثاني أكبر اقتصاد عالمي، وذلك خلال ثلاثين عاماً، وقد إنطلقت الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن الصين هي الدولة الأقدر حالياً على أن تكون القوة الاقتصادية العظمى في النظام الاقتصادي العالمي الجديد وذلك وفقاً لما حققته من صعود اقتصادي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن الصين تتجه بالفعل نحو أعلى القمة، وهناك فرصة كبيرة أمامها لتحقيق ذلك، خاصة في ظل تفشي وباء كورونا العالمي.

كلمات مفتاحية: التنافس الاقتصادي بين الصين وامريكا، النظام الاقتصادي العالمي

Abstract:

The study dealt with China as a country and the future of the global economy, as it showed the renaissance that China experienced until it emerged as the second largest global economy, within thirty years. This is due to the economic growth it has achieved.

The study reached a number of results, the most important of which is that China is already heading towards the top of the summit, and there is a great opportunity for it to achieve this, especially in light of the outbreak of the global epidemic of Corona.

Keywords: China, the system, the economic system, the world, the future

المقدمة:

قُبيل أربعين عاماً كانت الصين مُجرد دولة فقيرة ريفية، يعيش سكانها تحت خط الفقر، عاشت مجاعة من أسوأ المجاعات التي مرت على البشرية حيث راح ضحيتها ملايين البشر، بسبب الجوع والفقر وذلك في عهد الرئيس الصيني ماو تسي تونغ، لكن في 1979 وبعد وفاة ماو تسي تونغ، خاضت الصين تجربة تحديث اقتصادي، أجري فيها عملية إصلاح اقتصادي عظمى، تمثلت بالنهضة الزراعية حيث سمحت لهم الحكومة بإستصلاح الأراضي الزراعية مقابل مقدار معين من المحصول وبيع الباقي في السوق، ثم حررت السلطات المحاصيل الزراعية من سيطرتها وإقتصر دورها على حماية المزارعين عن طريق الحفاظ على الأسعار وتسهيل شحن وبيع البضائع، ما وسّع السوق الزراعي بشكل كبير، وإتبعت الصين سياسة إنفتاح عالمي فإنضمت إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، هذا ما نمّى الاقتصاد الصيني وأخرج الملايين من تحت خط الفقر، وباتت اليوم تُعد ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وأكبر مُصدر وتنافس الصين اليوم القوى الكبرى في كافة المجالات والنطاقات، حتى أشعل النمو تساؤلات ودفع بالسياسيين والاقتصاديين إلى التحليل ودراسة الاقتصادي الصيني وظواهره، وقادهم إلى التنبؤ بمستقبل الصين كقوة عظمى، خاصة مع النمو الاقتصادي التمزايد، فرأى البعض أن الصين تعمل على إعادة تقييم لتوازن القوى العالمي، واعتبروها قوة عالمية تتجه نحو إعادة تشكيل الاقتصاد السياسي العالمي وتصعد نحو القمة والهيمنة، حيث تفوقت الصين اليوم على الولايات المتحدة الأمريكية وباتت المستفيدة الأكبر من الإستثمارات الأجنبية وقد حققت ذلك في عام 2002، وصارت ثاني أعلى دولة بعد اليابان بإحتياطات العملات الأجنبية

هذا كله يدفعنا للتساؤل، هل الصين مهمة فعلاً؟ وما مدى أهميتها؟ وهل ستهيمن بالفعل على الاقتصاد العالمي في المستقبل القريب؟

تساؤلات الدراسة:

تجيب الدراسة على عدد من التساؤلات هي:

1. كيف كان النظام الاقتصادي في الصين وكيف نهضت الصين ؟
2. ماهي طبيعة العلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية
3. ما هي رؤية الصين 2025 ؟
4. إلى أين يتجه الاقتصاد العالمي وما دور الصين فيه ؟

منهجية البحث:

في محاولة للإجابة عن تساؤلات البحث، تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي حيث سيتم تتبع المراحل التاريخية للاقتصاد الصيني ومراحل تطوره ونهضته، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى التطورات ووصفها بتفسيرات منطقية والإجابة عن تساؤلات الدراسة.

حدود الدراسة:

ستكون حدود الدراسة في إطارها الزماني من عام 1949 حتى الوقت الحاضر 2020، أما حدودها المكانية فستشمل الصين كدولة والنظام الاقتصادي العالمي.

أدوات جمع البيانات وتحليلها:

تم إستخدام كل ما توفر من طرق للإلمام بالموضوع وذلك عن طريق إستخدام كل ما أتيح من وسائل:

- الكتب والمراجع والوثائق والدوريات.
- الدراسات السابقة والإنترنت.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن الصين هي الأقدر حالياً على أن تكون القوة الاقتصادية العظمى في النظام الاقتصادي العالمي الجديد نظراً لما حققته من صعود اقتصادي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة، في تسليط الضوء على مسار عملية التطور الاقتصادي الذي شهدته الصين على مر السنوات والعقود الأخيرة، مع محاولة إيضاح الدور الذي تلعبه الصين اليوم في النظام الاقتصادي العالمي وأهميتها فيه ومستقبلها كقوة عُظمى.

أهداف الدراسة:

تقوم الدراسة على عدة أهداف رئيسية تتلخص بالآتي:

1. تتبع مسار التطور الاقتصادي في الصين ونهضتها الاقتصادية.
2. إلقاء الضوء على طبيعة العلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية
3. إيضاح رؤية الصين 2025
4. التنبؤ بمستقبل النظام الاقتصادي العالمي والصين كقوة عُظمى.

الدراسات السابقة:

- دراسة عبدالرضا (2014) بعنوان: **(الاقتصاد الصيني بين الإنغلاق والإنفتاح)** وضح الباحث أن السياسة الصينية إتبعت سياسة العزلة في الفترة ما بين عام 1949 حتى عام 1978، ووصفها بأنها تجربة فريدة مكنت الصين من الإعتماد على مواردها الذاتية لمواجهة متطلبات بناء القاعدة المادية، وهدف من خلال بحثه إلى تحليل سمات تجربة الإنفتاح والإصلاح الاقتصادي التي إعتمدتها الصين بعد ذلك أي في عام 1979، وإنطلق من فرضية مفادها أن الإنفتاح والإصلاح السياسي الذي إعتمدته الصين أدى إلى زيادة تبعيتها للمنظومة الرأسمالية العالمية وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، وتوصل إلى نتيجة أن الصين إستطاعت تحقيق الإنفتاح والإصلاح بالفعل وحلت مشاكل جزءاً من مشاكل الفقر والإسكان والأمية وفتحت بابها للإستثمار الأجنبي، وأن الصين إستفادت من الإستثمارات الأمريكية وحافظت على إستقلالها السياسي والاقتصادي بوضعها قيوداً وضوابط لتقليل تأثيرات الاقتصاد السلبية وهذا ينفي الفرضية التي جاء بها البحث.
- دراسة ملاح **(القوى الآسيوية الصاعدة: نموذج الصين)** وضح الباحث الدور الذي خاضته الصين منذ عهد دينغ شياوبينغ في ثمانينيات القرن الماضي والذي تبنى إصلاحات اقتصادية تدريجية شملت كافة الجوانب الاقتصادية والتعديلات القانونية في البلاد للسماح وتحسين مناخ الإستثمارات الأجنبية في الصين، حيث يهدف الباحث إلى إظهار عوامل وجوانب نجاح التجربة الاقتصادية للصين، والتي يرى أنها تفسح المجال لتعددية اقتصادية في النظام الاقتصادي الدولي وتدفع نحو تفاعلات جديدة في السياسة الدولية، ويبين كذلك التحديات التي تواجه الصعود الاقتصادي الصيني ومنها نزوح الأيادي العاملة من المناطق الريفية إلى المدن وهذا فيه تهديد للقطاع الزراعي على المدى البعيد.
- دراسة Carpenter and Whitelaw 2017) بعنوان (**The Development of China's stock Market and stakes for the Global economy) (تطور سوق الأوراق المالية في الصين ورهانات الاقتصاد العالمي)** بينت الدراسة أن النمو في سوق الأوراق المالية الصيني دفع بالباحثين إلى دراسة الوضع الصيني وتحليله، ودراسة الأسهم المحلية الصينية ومقارنتها مع الأهم الأجنبية، حيث إهتمت الدراسة بالتحديات التي واجهتها الصين لإكتساب هذا الوزن في النظام الاقتصادي الدولي، وهدفت للإلمام بالنظام المالي المميز الصيني، حيث وضحت أن موجة الخصخصة في الصين بدأت بذات الوقت الذي بدأت في جميع أنحاء العالم وتلك الموجودة في الولايات المتحدة

الأمريكية، كما وتطرقت لوضع الولايات المتحدة الأمريكية ومقارنتها مع الصين في النمو الاقتصادي.

مصطلحات الدراسة:

1. النظام: هو مجموعة المبادئ والتشريعات والأعراف وغير ذلك من الأمور التي تقوم عليها حياة الفرد وحياة المجتمع وحياة الدولة وبها تنظم أمورها (المنهل). يمكن أن يعرف النظام فقهياً بأنه: مجموعة الأوامر والنواهي والإرشادات التي تحدد الطريقة التي يجب إتباعها في تصرف معين ومنه (النظام الاقتصادي، النظام الإداري) (المعاني)
2. الاقتصاد: دراسة سلوك الإنسان في إدارة الموارد النادرة وتنميتها لإشباع حاجاته، وهو مشتق من لفظ إغريقي معناه تدبير أمور البيت بحيث يشترك أفراده القادرون في إنتاج الطيبات الاقتصادية والقيام بالخدمات ويشترك جميع أفراده بالتمتع بما يحوزونه (الألوكة)
3. العالمي: إسم منسوب إلى عالم/ العالم (المعجم)، وهو ما يختص بالحياة العامة أو المجتمع.
4. النظام الاقتصادي العالمي: يعرّف بأنه مجموعة من القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة، وهو النظام الذي بدأت ملامحه تتبلور منذ الثمانينيات وتتحدد بوضوح مكوناته مع بداية التسعينات والتي شملت بجانب الدول، المؤسسات الدولية أو العالمية والشركات متعددة الجنسيات عالمية النشاط والتكتلات الاقتصادية عالمية التأثير وغيرها من الفاعلين والمؤثرين في العالم. (المعراج)

المبحث الأول: التطور الاقتصادي في الصين

بعد مرور ما يقارب السبعين عاماً من تأسيس جمهورية الصين الشعبية، حملت التجربة الصينية حُلماً وسعت لأجله وعملت على تحقيقه، وحققت قفزة عظيمة بأن صارت إحدى أهم الدول العالمية، وتشهد مستقبلاً مشرقاً للنهضة الصينية، حتى صارت من النماذج الدولية المميزة والفريدة، وحققت ما سُمي بالمعجزة الاقتصادية خلال وقت قصير، حيث تمثل الصين اليوم ثاني أكبر اقتصادي عالمي يلي اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وبناتج محلي إجمالي يساوي 14.342 ترليون دولار (world bank، 2019).

هذا التقدم، لم يأتِ بمحض الصدفة أو بين ليلة وضحاها، فقد مرّت الصين بأزمات قبل تحقيق هذا التقدم، كالغزو الياباني الكاسح للصين، والإنقسامات التي تفشت في الصين داخل الأحزاب نفسها والدولة ككل، والحرب الأهلية المحتدمة بين الشيوعيين والوطنيين والمسماة (حرب التحرير)، وفي سبتمبر 1949 إفتتح أول إجتماع للمؤتمر الإستشاري السياسي للشعب الصيني، بعد أن تمكن

الشيوعيين من السيطرة على الأراضي الصينية، وألقي خطاب تضمن كملة "بأن التاريخ سيحفظ إنجازاتنا وسيكتب أن الصينيين الذين يمثل عددهم ربع إجمالي سكان العالم قد نهضوا"، وأجاز هذا الإجتماع المنهاج المشترك والذي كان يتميز بالدستور المؤقت والقانون التنظيمي لحكومة الشعب المركزية، وقرر الإجتماع إعتبار بكين كعاصمة للبلاد، وفي أكتبور من نفس العام تأسست "جمهورية الصين الشعبية" بقيادة ماو تسي تونغ زعيم الحزب الشيوعي الصيني، وبدأت حُقبة جديدة في تاريخ الصين (تقرير مصور CGTN، 2019).

هذه الحقبة الجديدة مرّت بعدة مراحل مختلفة تتمثل بالآتي:

1. عهد ماو تسي تونغ
2. مرحلة الإصلاح

أولاً: عهد ماو تسي تونغ (1949– 1977)

حالما أُعلن قيام الجمهورية الصينية عام 1949، تبنت الحكومة الصينية النموذج الإشتراكي القائم على الحكم المركزي، وطُبق النموذج السوفيتي المعتمد على تسريع التصنيع من خلال الإستثمار في الصناعات الثقيلة، وأنشأت فكرة الخطط الخمسية، حيث تضع البلاد "الحكومة المركزية الصينية" مخطط تفصيلي للأهداف الاقتصادية للبلاد، خلال السنوات الخمس القادمة، خاصة وأن السنوات التي تلت 1949 شهدت إنتعاشاً اقتصادياً حتى عام 1952، فكانت الصين تهدف في خمسيتها الأولى إلى رفع معدل النمو الاقتصادي، عبر تنمية الصناعات من تعدين وتصنيع الصلب وبناء الآلات وإحلالها مكان الزراعة، فصاغت أول خمسية لها على نظام تخطيط اقتصادي مركزي بمساعدة من السوفييت (لورين ماك)، إلا أن الخطة لم تتناسب مع الظروف الصينية، حيث أن الصين قبل عام 1949 كانت تعتمد بشكل مباشر على الصناعات الخفيفة والغزل والنسيج والصناعات الغذائية بشكل أساسي في القطاع الصناعي، بينما يهيمن االقطاع الزراعي على الناتج الإجمالي الصيني ويشكل الجزء الأكبر، هذا أدى إلى إنخفاض في معدل النمو، ما دفعهم إلى إعادة تشكيل أساسات التنمية، وتم تشكيل خماسية ثانية سميت بإستراتيجية القفزة الكُبرى للأمام، أوقفت الصين فيها التعاون مع الإتحاد السوفيتي وألغت المعونات وسعت إلى عدد من المبادئ (تطوير شامل لجميع القطاعات وإعتماد مبدأ اللامركزية) وذلك بتحرير طاقات الجماهير والقضاء على البيروقراطية والإستغناء عن النماذج، وتم تشكيل الكميونات الشعبية والتي جاءت نتيجة دمج عدد من الوحدات الاقتصادية الصغيرة، والتي تعد نظاماً إدرايا يجمع بين النشاط الزراعي والصناعي والتعليم والثقافة، لكن هذا أدى إلى أزمة كساد كبير حيث كانت الكميونات تسلم ثلث إنتاجها إلى الدولة كضريبة، ما خفض القوة الشرائية وقلت المواد الموارد المتاحة للإنتاج الزراعي (الباز، 2017)، ومرت بعدها الجمهورية

الصينية بمجاعة وُصفت بأنها المجاعة الأكبر على مر التاريخ، حيث حصدت أرواح ما يزيد عن 20 مليون إنسان وتذهب بعض الإحصائيات إلى القول أن الوفيات تعدت ال45 مليون أي أنها تجاوزت أعداد قتلى الحرب العالمية كاملة، فكان الناس يأكلون الجثث ويبحثون عن الفئران في شبكات الصرف الصحي ويقتلون بعضهم بغرض البقاء على قيد الحياة، وتفشت التعسفية والقتل والإستبداد من قبل المسؤولين، وإنمهكت الحكومة الصينية لدراسة أسباب فشل الإستراتيجية ومحاولة إيجاد حل، فاعتمدت إستراتيجية الثورة الثقافية التي قامت على سياسة الإعتماد على الذات وتشجيع الإستثمار عبر الحد من الإستهلاك الفردي، لكن لم تستطع الصين حينها إعادة رفع النمو وقد كانت الظروف الطبيعية سبباً في ذلك (تقرير مصور، العربية).

وقد تميّز النظام التجاري الصيني في هذه الفترة بـ (عبد الرضا، 2004، 41)

- إحتكار الدولة للتجارة، فلم يكن بإستطاعة الشركات الصينية إستيراد وتصدير السلع دون وساطة حكومية
- ضعف الصلة بين الأسعار المحلية والأسعار الدولية، فكانت المؤسسات التجارية الحكومية تشتري السلع المعدة للتصدير من مؤسسات صينية بسعر محدد مسبقاً، ثم تباع في السوق العالمية بالسعر السائد، وتشتري المؤسسات التجارية السلع المستورة بالسعر العالمي وتبيعها في السوق العالمية بسعر محدد وفقاً لخطة تضعها الدولة
- إحتجزت الدولة جميع إيرادات النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات ولم تسمح بإستيراد السلع اللازمة، إلا إن كانت جزءاً من خطط الدولة

إنتهت المرحلة بوفاة ماو تسي تونغ، وبقيت الصين دولة فقيرة باقتصاد منهك، أثقلته الكوارث الطبيعية، وبإسهام خارجي قليل لا يتناسب مع حجمها كدولة يُشكل شعبها خُمس سكان العالم.

ثانياً: مرحلة الإصلاح

بعد أن شوهدت نتائج الثورة الثقاية ووفاة ماو تسي تونغ، وبروز الأزمات التي حلت بالبلاد بعد محاولة تطبيق النموذج الإشتراكي في عهده، أخذت الصين تشق طريقها بإتجاه آخر في محاولة لـ لملمة بقاياها والنهوض من جديد، وذلك بتطبيق سياسة إصلاح وإنفتاح على العالم الخارجي، فتم الإتفاق خلال المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 1978 على القيام بإصلاحات اقتصادية تتمثل بالآتي (الباز، 2017):

- محاولة الإندماج بالاقتصاد العالمي والعمل على تكييف الصين مع التغيرات العالمية

- إعادة تشكيل الأولويات وجعل القطاع الزراعي هو الأول، ثم الصناعي يليه البحث العلمي فالدفاع
- إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج والسماح بالمشروعات الخاصة مع إحتفاظ الدولة بالسيطرة على القطاعات الثقيلية والطاقة والتعدين.
- إعطاء إستقلالية أكبر للمؤسسات الإدارية بعيداً عن بيروقراطية الحزب الحاكم
- تشجيع القطاع السياحي
- الإنضمام للهيئات المالية والتجارية الدولية.

الصين في هذا الوقت أخذت بالإنفتاح على الأسواق العالمية وزادت التعاون الاقتصادي مع العالم الخارجي، فاعتمدت سياسة التجارة الحرة وحفزت الصادرات، ونجحت بتحقيق تغيرات هيكلية في الاقتصاد، حيث أسهمت ببناء اقتصاد متوازن تساهم فيه الصناعة بحو 50% من الصناعة، ورفعت الناتج المحلي الإجمالي بنسب مئوية بلغت 9.5% في الفترة ما بين 1980–1990، و10.7% في الفترة 1990–1999، ونمت الصادرات الصينية حتى بلغت 19.3% في ذات الفترة، وإعتمدت بشكل كبير على العالم الخارجي وتسويق صادرات الصين السلعية والخدمية نحو الخارج مقابل الحصول على الحاجات الإستهلاكية اللازمة والتنموية، ولم تغفل الصين عن التطور التكنولوجي حيث عملت على حسينه وتطويره خلال هذه المرحلة إلى درجة كبيرة (عبد الرضا، 2004) وبدأ التحرر الفعلي عام 1997، حيث عمدت الصين إلى تحقيق إستقرار للعلاقات الاقتصادية الخارجية وتنفيذ برنامج إصلاح أفضل ورفع معدلات النمو وإنضمت إلى منظمة التجارة العالمية في 2001 (BBC, 2019)، فتميزت فترة الإصلاح والإنفتاح الاقتصادي بالصين بوجود مناطق اقتصادية مفتوحة خاصة الإقليم الساحلي، وذلك لتنمية الإنتاج الموجه للتصدير وذلك بالإستخدام الكثيف لقوة العمل الصينية، والإستثمار الأجنبي والذي جدّ على البلاد ولم يكن موجوداً قبل عام 1976، فعملت الصين على إصلاحات اقتصادية لتحسين الإستثمار وجذبه وتوفير الإمتيازات والحوافز لزيادته، وأولته إهتماماً كبيراً بتقديمها فرصاً للمستثمرين والشركات الكبرى، كما وعملت الصين التي تبنت لمدة طويلة إستراتيجية العزلة، وفي طريقها نحو البروز كقوة اقتصادية عالمية صعدت سُلم الاقتصاد بقوة وحافظت على زيادة نموها بشكل سريع، على توسيع رقعة مصالحاه في الخارج لضمان الطاقة والموارد والتكنولوجيا الحديثة حفاظاً على مسيرها الاقتصاد، لذا دخلت الألفية الجديدة بالشركات الصينية متعددة الجنسيات، وبدأت بتأسيس علامات تجارية معترف بها لدخول الأسواق العالمية والمنافسة (صيوان، 9)

هذه الفترة التي بدأت برئاسة دينغ شياو بينغ، وصفت بأنها بداية النهضة لجمهورية الصين الشعبية، فقد حققت الصين خلالها إنجازات وبدأت بالفعل بالإصلاح والتنمية وحققت نتائج ملموسة، وأعلنت

فيها الصين إنفتاحها على العالم الخارجي وإعتماد ذلك كسياسة رئيسية، فأعادت العلاقات المنقطعة مع الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وشجعت الشباب الصيني للدراسة في الخارج لإستقاء الخبرات لا سيما الاقتصادية منها، وحسنت القطاع الزراعي بإلغاء الكميونات الشعبية، ووزعت المحاصيل على مناطق عدة تختص كل منطقة بنوع، مع السعي لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتدفقت الأموال من قبل المستثمرين الذين كانوا تواقين للإستفادة من العمالة الصينية ذات الأجور المخفضة (BBC 2019)، رغم مرور الصين بأزمة نتيجة زيادة الفساد وإرتفاع معدلات التضخم وتجميد الإصلاحات لفترة من الزمن، إلا أنه تم العودة للإصلاح مع بداية التسعينيات حتى يومنا هذا، وندرج جدولاً للنمو الاقتصادي في الصين من سنة 1965-2005 (سورنسون، 2015، 159)

المؤشرات	الصين
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد 2005 (ثابت عند 2000 دولار أمريكي)	1.445
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ثابت عند 2000 دولار) تعادل القوة الشرائية بالدولار	5.878
معدل النمو السنوي، الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (بالمئة)	6.9 = 1980- 1965 10.2 = 1990-1980 9.8 = 2005-1991
النمو الصناعي (في المئة سنوياً)	12.1 = 1980-1965 11.1 = 1990-1980 12.2 = 2005-1991

المبحث الثاني: النظام الاقتصادي العالمي ومستقبل الصين في النظام الاقتصادي العالمي

التنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

في الوقت الذي كانت فيه الصين دولة فقيرة تعاني تبعات الحروب والثورات والمجاعات، كانت الولايات المتحدة دولة عُظمى تتنافس مع الإتحاد السوفيتي وتهيمنان على دول العالم أجمع، لكن التحول الذي إجتاح الصين وقلب موازين الأمور، أنشأ علاقة صينية أمريكية، شكلت على مر الوقت شكلاً من أشكال الصراع والتعاون، فكلاً من الدولتين لهما عناصر قوة اليوم، فالولايات المتحدة الأمريكية هيمنت على العالم بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي وتربعت بإعتبارها القطب الأحادي ذو القوة

العظمى الوحيدة في العالم، وعلى الجانب الآخر تشكل الصين قوة عسكرية ديمغرافية وسياسية وحالياً اقتصادية حيث تصعد سُلم الاقتصاد وباتت في المرتبة التي تلي الولايات المتحدة الأمريكية، فالصين والولايات المتحدة الأمريكية لهما مصالح إستراتيجية مشتركة في منطقة شرق آسياً، ايضاً فإن الصين بحاجة إلى مناخ سلمي لتتمكن من تطوير ذاتها والولايات المتحدة هي القادرة على تخريب تلك البيئة السلمية والتنموية في الصين، لذا تحاول الحفاظ على وضع السلام، كذلك فإن العلاقات الصينية الأمريكية قائمة من منطلق الحاجة حيث تحتاج الصين إلى سوق خارجية وتكنولوجيا وكفاءات إدارية وتجارب، وهذه كلها ترد من الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى حاجة الولايات المتحدة الأمريكية للعمالة الرخيصة وإقليم لبناء شركات متعددة الجنسيات والصين تمثّل الوجهة العالمية لذلك، أي أن العلاقة بين الدولتين قائمة على التعاون رغم التنافسية ومتشابكة إلى حد كبير، إلى درجة يصعب الخروج منها وإنهاؤها، خاصة مع العجز والدين القومي الذي تعاني منه الولايات المتحدة اليوم وحاجتها إلى الصين التي تملك أكبر رصيد من أذونات الخزانة الأمريكية والتي تقدم بما يقرب 800 مليار دولار أمريكي، وبحسب الإحصاءات فإن الولايات المتحدة المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الأول للصين حيث بلغ حجم الصادرات الصينية للولايات المتحدة الأمريكية عام 2012، 21% من إجمالي الصادرات الصينية، والتبادل التجاري بينهما يزيد عن 500 مليار دولار أمريكي (إبراهيم، 2016)، لذا يذهب البعض إلى القول أن ملاح النظام العالمي الجديد ستُرسم وتتحدد بتقدم الصين وتراجع الولايات المتحدة الأمريكية، لذا فهناك تخوف أمريكي من الصعود الصيني وتأثير ذلك على المصالح الأمريكية لا سيما الاقتصادية والتكنولوجية منها، ولعل هذا ما جعل العلاقة الصينية–الأمريكية متذبذبة من حين لآخر، فكلينتون وأوباما مثلاً إنخرطا نحو الصين بينما بوش وترامب حالياً سلكوا نهجاً شديداً تجاه الصين، فالعلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بدأت منذ إعادة العلاقات الصينية الأمريكية مطلع التسعينيات مع حركة الإصلاح الاقتصادي والتنمية التي اتبعتها الصين، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية السوق الأكبر لتصدير السلع إليه، فكونت الصين إحتياطاً كبيراً من الدولار الأمريكي، فتحققت علاقات تعاونية بين البلدين، إلا أن العلاقات بدأت في التدهور في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي خاض حرباً تجارية مع الصين وحاول عرقلة الشركات الصينية الرائدة وخاصة هواوي الرائدة في تكنولوجيا الجيل الخامس للإتصالات (كريستوفر لين، 2020)

واليوم الصين دولة تتمتع بتأثير كبير في منطقة شرق آسيا، فقبل عام 2000، كانت 80% من بلدان العالم تتاجر مع الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من تجارتها مع الصين وبحلول 2018 إنخفض هذا الرقم إلى 30% فقط، وهذا يبرر التخوف الأمريكي من الصعود الصيني كان على المدار، حيث عمل أوباما رغم اتجاهه نحو التعاون معها في سياسته، في 2015 على حرمان الصين

من الأسواق المحيطة بها وربطها بشكل مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه وقع إتفاقية التجارة الحرة عبر المحيط الهادئ، ومع مجيء دونالد ترامب، ألغى الإتفاقية وإعتبرها كارثة.

الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، إتجهت نحو الإنعزالية، حيث إنسحب ترامب من اليونيسكو ومنظمة الصحة العالمية وأوقف دعم الولايات المتحدة لها، كذلك إنسحب من الإتفاق النووي، ومجلس حقوق الإنسان، كذلك إنسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من إتفاقية باريس للمناخ، ومن إتفاقية الصواريخ، هذا ما أتاح فرصة ذهبية أمام الصين، فوقعت في عام 2020 أكبر إتفاقية تجارة حرة بين 15 دولة، من ضمنها كوريا الجنوبية التي هددها ترامب بالدفع مقابل الحماية، وأستراليا، واليابان التي سجلت نمواً اقتصادياً لم يتجاوز 0.2% بسبب حرب ترامب التجارية، بالإضافة إلى توقيع الصين إتفاقية تعاون مع 126 دولة و29 منظمة دولية فيما عُرف بمبادرة الحزام والطريق، وأيضاً وقعت إتفاقية تجارية مع فرنسا بقيمة 15 مليار دولار، ودعمت منظمة الصحة العالمية بزيادة قدرها 30 مليون دولار في الوقت الذي أوقف فيه ترامب دعمها (عربي بوست)، أي أن سياسة ترامب رغم محاولته التضييق على الصين، إلا أنها ساعدت على تثبيت وإرساء قواعد الصين في الاقتصاد العالمي ومكنتها من التقارب مع غيرها من الدول

مستقبل الصين في النظام الاقتصادي العالمي

خلال سبعين عاماً، تحولت الصين من كيان معزول إلى واحدة من أهم قوى العالم اقتصادياً، بعد أن أجرت سلسلة إصلاحات اقتصادية، وفتحت طرقاً تجارية وسمحت بالإستثمارات الأجنبية، وإنفتحت نحو العالم بإنضمامها للمنظمات التجارية العالمية، ما منح الاقتصاد تخفيضات جمركية ونشر السلع الصينية في بلاد العالم، فصارت الصين تُسمى ورشة العالم، حيث تطور سعر الصرف الصيني في عصر الإصلاح والذي كان له دور بارز في دفع الصين نحو التجارة العالمية منذ بدء الإصلاح عام 1978، فقد إتسمت الفترة التي سبقت ذلك أي من عام 1949 حتى أواخر السبعينات، بأن حددت الدولة سعر الصرف عند مستوى مرتفع للغاية، كاستراتيجية تصنيع تهدف إلى إحلال الواردات في البلاد وتقليل إعتماد الصين على السلع المستورده، فقاموا بوضع ضوابط على الواردات والصادرات والمبالغة في تقرير سعر الصرف، ما أدى إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي وقلب شروط التجاره (Shaun,2005)، كل ذلك دفع نحو الإصلاح، فبعد أن كانت صادرات الصين في 1978 لا تتجاوز ال10 مليارات دولار فقط، وتشكل ما نسبته 1% فقط من التجارة العالمية، بلغت 25 مليار عام 1985 ثم إرتفعت في 2015 حتى وصلت إلى 4.3 ترليون دولار وعليه صارت الصين الدولة المصدرة الأولى في العالم، ونرى ذلك في الرسم البياني المدرج أدناه (BBC 2019).

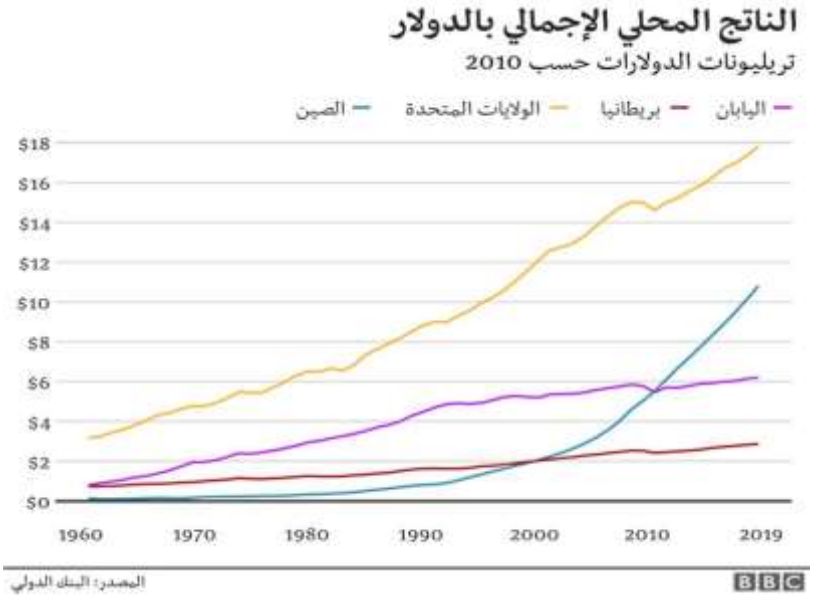

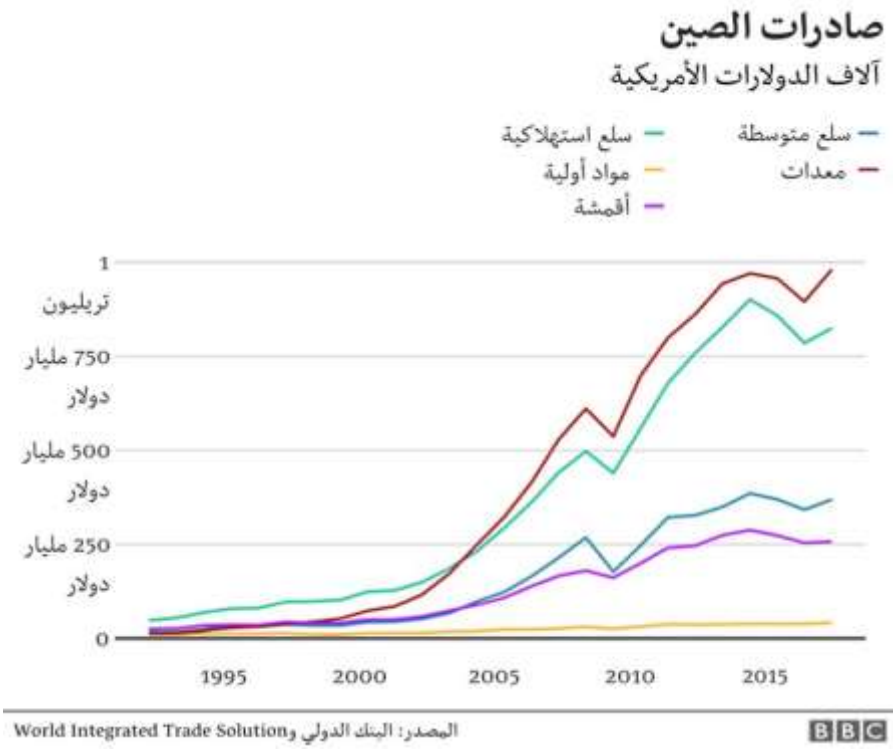

واليوم رغم الظروف الصعبة والضغط الشديد من قبل الولايات المتحدة حققت الصين إنجازات ملحوظة، إستقرت بالنمو الاقتصادي الذي بلغ الناتج المحلي 99.1 ترليون يوان وهو 9 أضعاف حجم العام 2003 (cgtn، 2020)، وهذا يعني 16% من الناتج العالمي و 30% من المساهمة في الاقتصاد العالمي، والدخل الفردي للصينيين يشكل اليوم ما يزيد عن 10 الاف يوان سنوياً أي (1.528 دولار) (الحوار، 2020)، وهذا يشير إلى أن الصين قد ضيقت الفجوة بينها وبين الدول

المتقدمة فيما يتعلق بالتعلق الفردي، حيث أنها وحتى عام 2003 ورغم التقدم الاقتصادي الذي كانت قد حققته حينها فإن دخل الفرد لم يتجاوز ال1000 دولار أمريكي ما جعلها خارج أكبر مئة اقتصاد في مستوى دخل الفرد، وإحتلت المرتبة 114 رغم أنها ثاني أكبر اقتصادات العالم حينها(Shaun, 2015)

كذلك فقد عملت الصين على تحقيق إستقرار في الوظائف، وعملت على تخفيض البطالة بتوظيف ما يزيد عن 60 مليون مواطن صيني و ذهبت نحو تحقيق إستقرار في الأسعار الإستهلاكية، وإستقرار في المدفوعات الدولية، كذلك حققت الصين إنجازات في المشاريع المحلية سواء كانت في مجالات سكك الحديد والمسافات حيث شيدت 35 ألف كيلو متر وهذا ثلثي المسافات في العالم، أو في الطريق العام السريع الذي شيدت فيه 140 ألف كيلو متر، كذلك التكنولوجيا والـ 5G والبيانات الكبرى والضخمة والذكاء الإصطناعي، حيث تسعى الصين اليوم إلى منافسة كبرى الشركات التكنولوجية في كل المجالات المتاحة، ويمكن إيجاز أهم الإنجازات الصينية فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي

أولاً: الحزام والطريق (طرق الحرير الجديدة)

نظراً للحاجات الإنسانية إعتاد البشر منذ القدم على الترحال من مكان إلى آخر وعقد علاقات تجارية لتبادل السلع مع الأقوام الآخرين، ومع التقدم بالعلاقات والتوسع شقت المنطقة الأوروبية المنطقة الآسيوية وترابطت بما عُرف بإسم طرق الحرير، والتي تعني الطرق البرية والبحرية التي تبادل من خلالها وفيها البشر السلع، والتي ربطت الشرق بالغرب عن طريق البر والبحر، فكانت بداية وإشتهرت بالحرير الصيني التي كان يُنقل عبرها، حيث كان الصينيون أول من تعلم صناعة الحرير وحافظوا على سر المهنة حتى القرن السادس الميلادي (المركز الديمقراطي العربي، 2019) ، وبقيت الحركة ممتدة منذ مئات السنوات بفضل حركة الشعوب المستمرة، وهذا الإسم ليس محصوراً على شبكة تجارة معينة، فما زال مستخدماً حتى وقتنا الحاضر، لكن في فترة من الزمن إشتهرت الصين بتصدير الحرير للأمم الأخرى، وتطور ذلك مع الزمن وتبدل الجغرافيا والتاريخ (اليونيسكو).

وترجع أهمية هذا الطريق إلى أن الحضارة الصينية أبدعت وتميزت بصناعة الحرير وبلغت ذروتها في أسرة تانج ثم أسرة مينج، فكان الجميع يتنافسون للحصول على الحرير الصيني بأي مقابل، ما جعل السفن والبضائع تنتقل شمالاً وغرباً وجنوباً طلباً له وربط العالم ببعضه

وفي القرن الواحد والعشرين جاءت مبادرة ومشروع صيني ضخم، عُرفت بإسم الحزام والطريق أو حزام واحد طريق واحد، وهي الحزام الاقتصادي والتي تسعى لتشييد شبكات طرق وسكك حديد وومد خطوط طاقة كهربائية وإنترنت، وتغيير خريطة العالم بشق طريقين إحداهما بري يمتد من الصين إلى آسيا الوسطى حتى البحر المتوسط وأوروبا، والثاني خطوط بحرية تمر بمجمعات تجارية وصناعية

ومناطق حُرة (المركز الديمقراطي العربي، 2019، 17)، ومع تشابك القضايا هناك تطلعات لتأسيس نظام عالمي جديد، بطمس ما سبقه، فتسعى الصين كقوة اقتصادية جديدة للسيطرة على هذا النظام ومشاركة الولايات المتحدة فيه، بعد أن هيمنت لما يزيد عن قرن من الزمان، وذلك بمشروع الحزام والطريق الذي ترأسه الرئيس الصيني، شي جين بيغ في 2013، ودعى دولاً للمشاركة فيه في 2017 في بكين (عيسى، 2020)، ففي أبريل 2019 إفتتح الرئيس الصيني قمة طرق الحرير الجديدة للتسويق للمبادرة، حيث يغطي المشروع 66 دولة، ووقعت 126 دولة و29 منظمة دولية إتفاقات تعاون مع بكين في إطار المشروع، في ظل تخوف أوروبي أمريكي من تنافي نفوذ الصين، فلم تشارك في القمة أي دولة من دول مجموعة السبع إلا إيطاليا، وبدعم من بريطانيا وتركيا وروسيا وباكستان وغيرها من دول في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا. (الجزيرة، 2019)

ثانياً: القطار التركي– الصيني

وفي خطوة نحو التقدم والتنمية، أعلنت تركيا في أواخر هذا العام 2020، عن إنطلاق أول قطار شحن يحمل بضائع، من تركيا إلى مدينة شيان الصينية إحدى أهم المراكز الصناعية في صناعة النقل في الصين، حيث حمل القطار 42 حاوية مُصدرة من تركيا إلى الصين (أحمد، 2020)، وتحوي أدوات كهربائية وهذا يسير تساؤل حول حاجة الصين لمثل هذه السلع وهي المصدر الأول في العالم لها؟ وما يقودنا إلى إجابة واحدة مفادها أن هذا المسار قد يكون منصباً نحو مبادرة الطريق والحزام التي باشرت الصين بطرحها عام 2013، حيث أن أهم ما تضمنته مبادرة الطريق والحزام إقامة شبكات من الطرق والسكك الحديدية وأنابيب النفط والإنترنت وغيرها، وربط الصين بآسيا والخليج العربي، والقطار الصيني–التركي، يمر بقارتين وبحرين و5 دول بالفعل، حيث سيقطع مسافحة 8693 كيلو متر خلال 12 يوم (CNN, 2020)، وقد سبق لتركيا إستقبال أول قطار بضائع من الصين لأوروبا في عام 2019، مشكلاً إنجازاً اقتصادياً بأطول طرق تجارة بين الشرق والغرب (الجزيرة، 2019).

ثالثاً: رؤية الصين 2025 (صنع في الصين)

الصين اليوم إحدى أكبر الدول الصناعية في العالم، وتشكل ما نسبته 22% من الإنتاج العالمي الصناعي، حيث إستطاعت التقدم ومواكبة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان خلال 30 عاماً فقط، إلا أن وضعت إستراتيجية في 2015، (الاقتصادية، 2018)، أعلنت خلالها خطتها للعشر سنوات القادمة، ووضعت هدفاً بالسيطرة على صناعات المستقبل، والتركيز على تحويل الصين إلى اقتصاد مرتكز على الصناعات التقنية العالية (أي تحقيق الثورة الصناعية الرابعة) والخروج عن فكرة الصناعات الرخيصة التي تشتهر فيها الصين حالياً، هذه الإستراتيجية تستهدف زيادة قدرة الصين

على المنافسة في القطاع الصناعي التكنولوجي تحت شعار (صنع في الصين) حيث ستتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية التي قابلت الخطة بعدائية معتبرة أن ما تقوم به بكين سرقة لمجهودها وإبتكاراتها ومحاولة للسيطرة على القطاع التكنولوجي وإزالة الولايات المتحدة عن القمة، والخطة بحسب موقع Supchina، ترمي إلى خفض إعتماد البلاد على التكنولوجيا الأجنبية وزيادة محلية الصنع في السياسات الأساسية إلى 40% بحلول عام 2020 ثم إلى 70% بحلول العام 2025 (العين، 2018) ، وقد أصدرت بكين الخطة الخمسية الرابعة عشر الصينية، وأهداف عام 2035 ، والتي قامت على عدد من الأهداف هي: (الحوار، 2020)

1- تحقيق نتائج جديدة في النمو الاقتصادي الذي يُعد الركيزة الاساسية بالنسبة للصين والتي تعمل على تطويرها وبناء منظومة اقتصادية حديثة، مع إستمرارية الحفاظ على التطورات السريعة بصورة مستدامة حيث أنه إحدى الأهداف المهمة.

2- التأكيد على الحفاظ على سياسة الإنفتاح التي تم من خلالها هذا التطور على مدى أربعين عاماً، وفي السنوات المقبلة سوف تكمل الصين هذا الطريق الذي جلب فوائد كبيرة للاقتصاد الصيني والاقتصاد العالمي

3- تحقيق رفاهية وتطور إجتماعي حتى يتوافق مع النمو الاقتصادي فلا بد من تحسين وعي الشعوب عبر سلسلة من الإجراءات لتحديد ذلك ورفع مستوى الوعي والثقافة والتعليم والتربية في التعليم

4- حماية البيئة، وبناء الحضارة الأيكولوجية حيث تعمل الصين اليوم على تقليل حجم الإضرار والإنبعاثات الملوثة

5- رفع مستوى الإدارة ، هذه الأهداف سيتم تحقيقها خلال السنوات المقبلة.

رابعاً: مستقبل الصين

الصين التي بدأت بتوسيع إنتاجها بما يقارب 10% سنوياً في المتوسط منذ العام 1980، تشكل اليوم ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ترافق ذلك مع تحسين مستويات المعيشة وتخفيض معدلات الفقر ، حيث إنخفض عدد السكان الذين يعيشون على أقل من 1.9 دولار أمريكي إلى حوالي 75% خلال 3 عقود، وصارت الصين أكبر دولة تجارية في العالم متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2013 (European central bank 2018)، لقد إعتمدت الصين في إصلاحها على الإنتفاح و إعتمدت بشكل رئيسي على إكتمال وإصلاح النظام السوقي الإشتراكي، وأحرزت تقدمات جديدة في كافة المجالات، وبناء نظام سوق مرتفع المستوى بشكل رئيسي، يتسم بمزيد من الحيوية للسوق،

وعملت على تحقيق تقدمات في نظام الملكية وتوزيع العناصر المهمة في السوق، ووضعت الإنفتاح كهدف اساسي معتبرة أنه مهم جداً لتطور الدولة، فلم تكن الصين لتصل لحالها الآن ما لم تتبعه، لكن لا بد من توسيع نوع وحجم تجارة السلع عبر الحدود، وتسهيل الحركات التجارية، حيث طرحت في شهر يونيو "مجلس الدولة الصيني" خطة شاملة لبناء ميناء جديد، وإقترح إنشاء نظام تدويل تجاري غير جمركي ومجاني وآمن مريح لإدارة السلع ما يعني خطو الصين خطوة عظيمة في هذا المجال، كلها تنصب نحو إنفتاح الصين نحو العالم بشكل أوسع، حيث أنها تتجه اليوم نحو تجارة الخدمات بشكل رسمي، خاصة أن الصين لديها فنيين وعمّال تمكنها من تقديم خدمات فنية لكل العالم، وستعمل على فتح العالم الخارجي المغلق إلى حد ما والأنظمة المالية الصينية ستصبح جزءاً من النظام المالي العالمي، مع تبادل الأفكار والمواهب الأجنبية وإنشاء بيئة قومية للتبادل الثقافي بين الشعوب، أي أنها تسعى نحو سوق واضح ونظام عالي الجودة للتشجيع على تدفق رأس المال الأجنبي، مع تحسين جودة الشركات المدرجة (الحوار، 2020).

ولعل أبر ما سيرسم المستقبل، هو نتاج الوباء (كورونا) الذي اجتاح العالم نهاية 2019 ومازال مستمراً، حيث عصف بالاقتصادات الدولية كاملة، وعطّل الأعمال التجارية بسبب الإغلاقات المستمرة في الدول وبينها، وأنهك القطاع الصحي والنظام الاقتصادي، مسبباً ركوداً في كافة القوى العالمية الرئيسية، بإستثناء الصين التي إستطاعت تجنب الركود، وتحقيق نمو ناتج محلي بنسبة 1.6% لهذا العام، رغم الإنكماش الاقتصادي العالمي بنسبة 5.2% وفقاً لتوقعات البنك الدولي (CNN, 2020)، فقد استطاعت الصين السيطرة على تفشي الفيروس عبر فرض حجر صحي على مدينة ووهان مركز تفشي المرض وإتبعت سياسات وقائية في المدن كثيفة السكان فصارت الأقل تضرراً من هذا الوباء، حيث أن التنافس قائم بين الدول العظمى في محاولات لإيجاد عقار يحد من تأثير الفايروس العالمي ويوقف إنتشاره وتفشيه فإن إيجاد العقار تُعد فُرصة للإرتقاء نحو القمة، وعليه فإن الصين هي الدولة الأقدر حالياً على أن تكون القوة الاقتصادية العظمى القادمة، خاصة إن صمدت أمام تحدي الوباء العالمي، وإستمرت بالمحافظة على نموها.

الخاتمة:

الإنفتاح الصيني على العالم، في هذا التوقيت بالذات، يأتي في سياق مُختلف، حيث تفرض الصين نفسها كقوة اقتصادية عالمياً، ففي الوقت الذي تنشغل الدول الكبرى في محاربة الإرهاب بكلف باهظة، إنهمكت الصين في تعزيز مكانتها الاقتصادية وتوسيع شبكات علاقاتها التجارية، فتمكنت خلال السنوات الأخيرة من إرساء وتثبيت قواعدها على خريطة العالم الاقتصادية، كقوة حققت نمواً هو الأسرع خلال 30 عاماً، فالصين التي بدأت كدولة بنظام مركزي مخطط، إنتقلت فيما بعد إلى اقتصاد

مختلط موجه نحو السوق القائم على الملكية الخاصة، فشجعت الإستثمار الأجنبي، وأدخلت النظام الغربي، فعملت على محاربة الفساد وخفضت الرقابة على الأسعار، وجمعت بين الإشتراكي ونظام السوق معاً، إن النموذج الصيني اليوم هو نتاج السياسات التي سنتها بكين عام 1978 وكثيرون يعزون النمو الصيني إلى تلك الساسات، الصين لم تنجح لأنها تبنت سياسة غربية، بل لانها اتبعت سياسة تتناسب مع ظروفها وعواملها وقدراتها، وأسست نظاماً يتناسق مع ذلك دون إستقاء تجارب شعوب أخرى ومحاولة تطبيقها ولعل الفشل الذي واجهته الصين بداية في عهد ماو تسي تونغ يعود إلى محاولة إستقائهم نموذجاً سوفيتياً لم يتناسب مع قدرات الدولة ومعطياتها، فشجعت على التنمية وهدفت إلى تحقيق الإستقرار داخلياً والإنطلاق نحو العالمية.

وعليه فقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج

- الصين اعتمدت من البداية التنمية كهدف وطني.

- عملت الصين على تطوير البنى التحتية، وأرست المرونة في سياستها، حيث تماشت وتشكلت وفقاً للأحداث.

- إعتمدت الصين على الإنفتاح وهناك دور بارز للشركات متعددة الجنسيات وعابرة القارات في مستقبل الصين.

- لم تعتمد الصين على إستقاء تجربة خارجية لنهضتها، إنما شكلت خطتها بنفسها بما يتناسب مع ظروف وقدرات الدولة وطبيعتها.

- هناك فُرصة كبيرة لإستحواذ الصين وصعودها كقوة كُبرى في النظام الاقتصادي العالمي.

- سيكون لأزمة كورونا دور بارز في إعادة تشكيل قوى النظام العالمي.

المراجع:

- ابراهيم، إيمان عبدالله (2016) **أثر العلاقات الصـــينية الأمريكية على النظام الدولي**، المركز الديمقراطي العربي.

- ســورنســون، غيورغ (2015) **الديمقراطية والتحول الديمقراطي الســيرورات والمأمول في عالم متغيّر**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان.

- شرعان، عمار (2019)، **مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا

- صيوان، هيثم، **التمددات الناعمة للإستثمارات الصينية في الولايات المتحدة الأمريكية: تهديدات أمنية للسيادة الاقتصادية الأمريكية**، بحث منشور كلية العلوم السياسة، جامعة النهرين.

- عبدالرضـــا، نبيل (2005) **الاقتصـــاد الصـــيني بين الإنغلاق والإنفتاح**، ع14، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق.

المواقع الإلكترونية:

- أحمد، سامر (2020)، قطار تركيا والصين www.alarapy.co.uk

- الباز، ماهينار (2017)، **الاقتصاد الصيني كيف تحولت الصين إلى العملاق الذي نعرفه اليوم**، ألف باء اقتصاد، www.abeqtisad.com

- تركيا تستقبل أول قطار ينقل البضائع من الصين إلى أوروبا Aljazeera.net

- إنفوجراف.. صـــنع في الصـــين 2025، خطة بكين للســـيطرة على ســـوق التكنولوجيا، العين www.al-ain.com

- الصين 2025 نضع صناعي ينهي مراهقة الإغراق www.aleqt.com

- **كيف أصبحت الصين معجزة اقتصادية** www.bbc.com

المراجع الإنجليزية:

- Breslin, Shaun (2005) Power and production: rethinking china's global economics, Cambridge university press.

- Alistar, Dieppe, esilhoody, Robert (2018) The transition of china to sustainable growth-implications for the global economy and euro area, No 206, European central bank

- Carpenter, Whitelaw (2017) The Development of China's stock Market and stakes for the Global economy.

- Gross domestic product 2019, The world bank, www.worldbank.org